الأمم المتحدة S/2014/192

مجلس الأمن

Distr.: General
17 March 2014
Arabic
Original: English

التقرير النهائي للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بقرارات مجلس الأمن ١٨٨٦ (٢٠٠٩) و ١٩٤١ (٢٠١٠) و ٢٠٠٥ (٢٠١١) و ٢٠٦٥ (٢٠١٢)، وكذلك القرار ٢٠٩٧ (٢٠١٣) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (مكتب بناء السلام) لفترة نهائية تمتد حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤. ويغطي التقرير التطورات الكبرى في سيراليون ويتضمن معلومات عن تنفيذ ولاية البعثة خلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤. وبما أنه سيكون تقريري النهائي عن مكتب بناء السلام، فإنه يستعرض التنفيذ العام لولاية المكتب منذ إنشاء البعثة في عام ٢٠٠٨ ويقدم تقييما للتحديات المتبقية التي تواجه سيراليون بعد تصفية المكتب.

ثانيا – تنفيذ ولاية البعثة في الفترة ٢٠٠٨–٢٠١٤

٢ – أُنشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون بقرار مجلس الأمن ١٨٢٩ (٢٠٠٨) لتقديم الدعم السياسي للجهود الوطنية والمحلية المبذولة لتحديد مواطن التوتر والتهديدات التي تنذر باحتمال نشوب النزاع وإيجاد حلول لها؛ ورصد وتعزيز حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون، بما في ذلك الجهود المبذولة للتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات؛ وتوطيد إصلاحات الحوكمة الرشيدة مع التركيز على أدوات مكافحة الفساد؛ ودعم اللامركزية، ومراجعة دستور عام ١٩٩١ وسن التشريعات المهمة؛ والتنسيق عن كثب مع لجنة بناء السلام وتقديم الدعم لأعمالها. وقد شدد مجلس الأمن في قراره ١٨٢٩ (٢٠٠٨) على أهمية إنشاء مكتب متكامل تماما مع التنسيق الفعال للاستراتيجية والبرامج فيما بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها

الرجاء إعادة استعمال الورق

وبرامجها في سيراليون، وأكد ضرورة دعم منظومة الأمم المتحدة لمكتب بناء السلام والتعاون معه تماما، وفقا للمهمة المنوطة بالممثل التنفيذي بوصفه ممثلا مقيما ومنسقا مقيما. وأكد مجلس الأمن ضرورة التعاون الوثيق بين مكتب بناء السلام، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، والشركاء الدوليين وسائر بعثات الأمم المتحدة في المنطقة. وعلاوة على ذلك، شدد على الدور المهم للمرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام.

٣ - وبوصف المكتب بعثة متكاملة بشكل تام، فقد نسق أعماله بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من خلال إطار استراتيجي عرف باسم الرؤية المشتركة لمؤسسات الأمم المتحدة في ما يتعلق بسيراليون. وحددت هذه الرؤية المشتركة الأولويات المشتركة، وكذلك الترتيبات اللوجستية والتشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة في سيراليون. كما شملت هذه الرؤية الولاية السياسية لمكتب بناء السلام، إلى جانب الولايتين الإنمائية والإنسانية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بطريقة يعزز بعضها بعضا من أجل تشجيع السلام والاستقرار والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٤ - وفي أعقاب انتخابات عام ٢٠٠٧، قاد مكتب بناء السلام الجهود الرامية إلى تسوية النزاع المتصل بالانتخابات وتشجيع الحوار وحل الخلافات بين الأحزاب السياسية والجهات المعنية الوطنية الرئيسية. وعقب حوادث العنف ذات الدوافع السياسية التي وقعت في فريتاون في شباط/فبراير ٢٠٠٩ بين مؤيدي الحزبين السياسيين الرئيسيين، أي المؤتمر الشعبي العام والحزب الشعبي لسيراليون، يسرت البعثة توقيع بيان مشترك بين الطرفين في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وفي هذا البيان، أدان الطرفان العنف والتزما بالدخول في حوار سياسي لحل خلافاتهما. ومهد ذلك الاتفاق الطريق لإنشاء رابطتين للشباب والنساء تضم مختلف الأحزاب، أي الرابطة الشبابية لجميع الأحزاب السياسية والرابطة النسائية لجميع الأحزاب السياسية، اللتين دعم مكتب بناء السلام باستمرار جهودهما الرامية إلى تشجيع إجراء انتخابات سلمية وتعزيز الحوار بين الأحزاب.

٥ - وأقام مكتب بناء السلام على مدى ولايته اتصالات وثيقة مع الأحزاب السياسية في البلد وشدد باستمرار على ضرورة الحوار والتسامح السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، روج بنشاط للدور الذي تضطلع به لجنة تسجيل الأحزاب السياسية في تيسير الحوار بين الأحزاب السياسية. واستفادت لجنة تسجيل الأحزاب السياسية واللجنة الوطنية للديمقراطية، اللتين تقومان أيضا بدور مهم في توطيد السلام وتعزيز الحوكمة الديمقراطية، من المساعدة المقدمة عن طريق صندوق بناء السلام. وعلى الصعيد المحلي، أسدى مكتب بناء

السلام المشورة التقنية إلى لجان رصد مدونة قواعد السلوك في المقاطعات ولجان أمن المقاطعات في مجال تسوية المنازعات السياسية ومعالجة المسائل الأمنية.

٦ - وفي عام ٢٠١٢، ساعد مكتب بناء السلام حكومة سيراليون على إعداد وإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. وقبل ذلك، اضطلع مكتب بناء السلام بدور رئيسي في نزع فتيل التوترات بين اللجنة الانتخابية الوطنية والحزب الشعبي لسيراليون ويسر تسوية خلاف طويل أمد بشأن نتائج انتخابات عام ٢٠٠٧، مما مهد الطريق لعمل تعاوني بين الطرفين خلال العملية الانتخابية لعام ٢٠١٢. وساهمت تلك الجهود، بالاقتران مع الدعم المقدم من الشركاء الآخرين، بما في ذلك عن طريق صندوق التبرعات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في عام ٢٠١٢، وهو ما شكل معلما مهما آخر في الانتقال الديمقراطي للبلد.

٧ - وبالتنسيق الوثيق مع الحكومة ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية واللجنة الانتخابية الوطنية وأحزاب البلد السياسية العشر المسجلة والجهات الفاعلة المهمة الأخرى، نفذ مكتب بناء السلام برنامجا شاملا يهدف إلى التشجيع على نبذ العنف، والمشاركة السياسية، ولا سيما مشاركة النساء والشباب، وإلى بناء قدرات مؤسسات الحوكمة الديمقراطية. وركز البرنامج على الجهات من غير الدول، بما في ذلك رابطات النساء والشباب، والزعماء التقليديون والدينيون، ووسائط الإعلام، والأوساط الأكاديمية، والفنانون، وجهات معنية رئيسية أخرى.

٨ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أنشأت حكومة سيراليون هيئة الإذاعة السيراليونية بدعم من مكتب بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكانت هذه الشركة التي حلت محل محطة إذاعة سيراليون من بين أولى الشركات الإذاعية المستقلة في أفريقيا. ويسر المكتب أيضا إنشاء رابطة محرري كُبريات الصحف في البلد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٩ - وعلى مدى ولاية مكتب بناء السلام، نسق المكتب بشكل وثيق مع قوة شرطة سيراليون ومكتب الأمن الوطني في مجالات دعم الإصلاح، وتطوير المؤسسات وبناء قدرات الشرطة، بما في ذلك في ما يتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة، وكذلك الفساد داخل قوات الشرطة. وأوفدت البعثة مستشارين من شرطة الأمم المتحدة إلى المقرات الإقليمية للشرطة في بو، وكينيما، وكويدو. وتحققت إنجازات ملموسة في تعزيز مهارات الشرطة في مجال التحقيقات، وإدارة النظام العام، وقانون الإجراءات الجنائية، وأمن المطارات ومراقبة الحدود، وكذلك في مجال الاحتياجات المتعلقة بأنشطة الشرطة على الصعيد المحلي.

١٠ - وبالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دعم مكتب بناء السلام حكومة سيراليون في تنفيذ مبادرة ساحل غرب أفريقيا لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، أنشئت وحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في سيراليون، بمساعدة مكتب بناء السلام. وقد كلفت هذه الوحدة التي كانت الأولى من نوعها في غرب أفريقيا، بمكافحة الجريمة المنظمة عن طريق التنسيق الوطني والدولي وبتمكين التحقيقات القائمة على المعلومات الاستخباراتية في الجرائم الدولية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بعث ممثلي التنفيذي لمكتب بناء السلام والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة رسالة مشتركة إلى الجهات المانحة المحتملة من أجل ضمان استمرار الدعم المقدم إلى وحدة مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في سيراليون بعد انسحاب مكتب بناء السلام.

١١ - وبمساعدة مكتب بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنشأت قوة شرطة سيراليون ووزارة الشؤون الداخلية المجلس المستقل للشكاوى المقدمة ضد الشرطة في عام ٢٠١٣. واعتُمد مشروع القانون المتعلق بإنشاء المجلس بمثابة قانون في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٣. وفي إطار مشروع مشترك لإصلاح القطاع الأمني، عمل مكتب بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم من صندوق بناء السلام، على تيسير بدء عمل المجلس في أقرب وقت، بوسائل منها توفير مستشار تقني. وقد نُفذ هذا المشروع المشترك في إطار ترتيب مركز التنسيق العالمي المعني بسيادة القانون الذي حددته في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

١٢ - وعلى مدى ولاية مكتب بناء السلام، عمل المكتب على تعزيز قدرة الآليات الوطنية المعنية بحماية حقوق الإنسان. وعمل المكتب بشكل وثيق مع لجنة حقوق الإنسان السيراليونية في بناء قدرات هذه اللجنة على رصد حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها. وأصبحت هذه اللجنة مؤسسة تتمتع بالثقة والاستقلالية تضطلع بدور مهم في رصد حقوق الإنسان وتعزيزها في سيراليون. وفي أيار/مايو ٢٠١١، منحت هذه اللجنة المركز ألف من جانب لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لامتثالها لمبادئ باريس التي تحدد المعايير الدنيا التي يجب أن تستوفيها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

١٣ - في مجال إصلاح القطاع العام، عمل مكتب بناء السلام مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إعداد مذكرة استشارية بشأن ترشيد نظام التمويل الخارجي للخدمة المدنية والخدمة العامة في سيراليون. وهذه المذكرة التي حددت الخطوط العريضة لإطار يدمج وظائف موظفي الخدمة المدنية والعامة الممولة خارجيا في هيكل المدفوعات الحكومية، قد وضعت أساس الإصلاحات الجارية في مجال الخدمة المدنية.

١٤ - وساهم مكتب بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجموعة من أنشطة تعزيز القدرات لصالح برلمانيي سيراليون، بما في ذلك توفير دورات تدريبية توجيهية لأعضاء البرلمان الجدد ركزت على الأدوار البرلمانية الرئيسية مثل الرقابة وسن القوانين والتمثيل. وأسفر هذا الدعم عن سن قانون الخدمة البرلمانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الذي أنشأ لجنة الخدمة البرلمانية بوصفها هيئة مستقلة منفصلة عن الخدمة المدنية.

١٥ - وساعد مكتب بناء السلام الحكومة في تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل الذي نُفذ تحت رعاية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير بموجب المعاهدات من خلال وضع استراتيجية أُنجزت في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، قدم مكتب بناء السلام الدعم التقني والمالي للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية الرئيسية العاملة في مجال حقوق الإنسان ومارس الدعوة بنشاط من أجل سن قوانين بالغة الأهمية تتعلق بحقوق المرأة والطفل وذوي الإعاقة.

١٦ - وتمشيا مع أعمال مكتب بناء السلام تنفيذا لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، دعم المكتب الجهود التي تبذلها الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع المدني في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومشاركتها السياسية، وكذلك في مجال مكافحة العنف ضد المرأة. وتحقيقا لتلك الغاية، يسرت البعثة والفريق القطري وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، فضلا عن إنشاء الرابطة النسائية لجميع الأحزاب السياسية ووحدات معنية بدعم الأسرة داخل قوة الشرطة الوطنية.

١٧ - ونسق مكتب بناء السلام عن كثب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو في الجهود الرامية إلى التصدي للجريمة العابرة للحدود الوطنية، وكفالة الأمن عبر الحدود، وتعزيز الاستقرار خلال الانتخابات في عام ٢٠١٢. وقدمت البعثة الدعم لاتحاد نهر مانو في إقامة أكثر من ١٥ وحدة لأمن المعابر الحدودية على طول الحدود المشتركة بين سيراليون وغينيا وليبريا.

ثالثا – التطورات وأنشطة البعثة في الآونة الأخيرة

ألف – التطورات السياسية

١٨ – في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، سن البرلمان قانون حرية الإعلام؛ وبعد يومين وقّعه رئيس سيراليون، إرنست باي كوروما، بمثابة قانون. ويسعى هذا القانون، الذي عرض على البرلمان في عام ٢٠١٠، إلى كفالة حرية الوصول إلى المعلومات.

١٩ – وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، عدل البرلمان السيراليوني المادة ٧٩ من دستور عام ١٩٩١ من أجل إدراج حكم ينص على أن أعضاء البرلمان المنتخبين وحدهم هم المؤهلون لشغل منصب رئيس البرلمان. وألغى هذا القانون الجديد المعنون ”قانون تعديل دستور سيراليون لعام ٢٠١٣“ المعايير السابقة التي كانت تنص على أن رئيس البرلمان يجب أن يكون قاضيا من قضاة المحكمة العليا. واعترض الحزب الشعبي لسيراليون ومنظمات المجتمع المدني على هذا التعديل، معربين عن القلق من أن يقوض ذلك عمل لجنة مراجعة الدستور التي تتمثل مسؤوليتها في مراجعة دستور عام ١٩٩١.

٢٠ – وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وبعد صدور حكم من المحكمة العليا، أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية نتائج انتخابين برلمانيين جريا في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في الدائرتين ١٥ و ٥ في مقاطعتي كينيما وكيلاهون، على التوالي. وأعلنت اللجنة عن فوز مرشحي المؤتمر الشعبي العام في الدائرتين الانتخابيتين. وطعن في الحكم بعد ذلك الحزب الشعبي لسيراليون أمام محكمة الاستئناف.

٢١ – وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أبلغت مؤسسة التصدي لتحديات الألفية حكومة سيراليون بأنها أرجأت البت في أهلية البلد للحصول على منح هذه المؤسسة بسبب عدم إحراز تقدم كاف في مكافحة الفساد. ومع ذلك، أعلنت المؤسسة لاحقا عن مواصلة إعداد الاتفاق مع المؤسسة، بالنظر إلى توقُّع استيفاء سيراليون للشروط وحصولها على الأهلية في عام ٢٠١٤.

٢٢ – وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ألقى رئيس سيراليون كلمة في الافتتاح الرسمي لدورة برلمانية. وقدم نظرة عامة على الإنجازات التي حققتها حكومته وبين بتفصيل التحديات المقبلة، ولا سيما في ما يتعلق بمكافحة الفساد وقطاعات الصحة والتعليم والطاقة.

٢٣ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الرئيس ما يقوم به من جهود الاتصال من أجل تشجيع الحوار السياسي. وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، اجتمع مع زعماء الأحزاب السياسية العشرة المسجلة في البلد وكرر تعهده بألا يسعى إلى إعادة انتخابه في نهاية

ولايته الثانية التي مدتها خمس سنوات. واعترف جميع الأطراف بضرورة إجراء محادثات متعددة الأطراف بهدف تخفيف حدة التوترات السياسية وبناء توافق في الآراء بشأن القضايا الحاسمة التي تخص المصلحة الوطنية. واتُّفق على إجراء مشاورات منتظمة بين الأحزاب السياسية في كل من فريتاون وفي المناطق.

٢٤ - وعقد الرئيس عدة اجتماعات مع ممثلي منظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام من أجل تشجيع الحوار وتعزيز التعاون مع حكومته في إدارة شؤون البلد. وركز الاجتماع المعقود مع وسائط الإعلام على حالات جرت مؤخرا ألقي فيها القبض على صحفيين وفتشت مكاتبهم من جانب الشرطة، مما أتاح فرصة للتفاعل البناء بين وسائط الإعلام ومؤسسات الدولة.

٢٥ - وفي ٩ و ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، نظمت لجنة تسجيل الأحزاب السياسية جلسات حوار بشأن مراجعة دستور عام ١٩٩١ في فريتاون وبو لقادة الأحزاب السياسية العشرة المسجلة. وأتاحت هذه الجلسات، التي جرت بدعم من مكتب بناء السلام، فرصة للأحزاب السياسية لمعرفة المزيد عن عملية مراجعة الدستور والكيفية التي يمكن أن يشاركوا بها في تلك العملية.

٢٦ - وقد زُرتُ سيراليون في الفترة من ٤ إلى ٦ آذار/مارس ٢٠١٤ للاطلاع بصورة مباشرة على التقدم المحرز في البلد منذ إنشاء مكتب بناء السلام ولحضور حفل بمناسبة إغلاق مكتب بناء السلام ونقل أنشطة البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري. واجتمعت بالرئيس وأعضاء مجلس الوزراء، وكذلك بممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

باء - الأمن

٢٧ - ظلت الحالة الأمنية العامة في البلد هادئة ومستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٢ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، جرت بعثة تقييم حدودي مشترك من جانب وحدتي مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في سيراليون وليبريا على طول الحدود الجنوبية الشرقية لسيراليون مع غينيا وليبريا. وكان هدف البعثة هو تقييم المعابر الحدودية بين ليبريا وسيراليون. وبالإضافة إلى ذلك، عقد ممثلو وحدتي مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية اجتماعا في مدينة حدودية في ليبريا، ناقشوا خلاله مسائل أمن الحدود، واتفقوا على خطط لتعزيز التعاون، ولا سيما في إجراء العمليات المشتركة والدورات التدريبية في المستقبل.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إجراء دورات تدريبية لفائدة قوات الأمن السيراليونية. وفي ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الجهاز القضائي في سيراليون في تنظيم حلقة عمل عن المحاكمات المعقدة المتعلقة بالمخدرات وما يتصل بها من قضايا لفائدة ١٧ فردا من القضاة والمدعين العامين وممثلي وحدة مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب بناء السلام دورة تدريبية مدتها خمسة أيام لفائدة ٢٥ محققا من محققي وحدة مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وتناولت هذه الدورة التدريبية الاتجار بالمخدرات، وتقنيات تدخل الشرطة، والتحقيقات الجنائية، وإدارة المعلومات، وتحليل المعلومات.

رابعا - التطورات الاجتماعية والاقتصادية وأنشطة فريق الأمم المتحدة القطري

٢٩ - رغم الشكوك الاقتصادية العالمية، ما زال اقتصاد سيراليون يتمتع بالمرونة وباستقرار نسبي. فقد نما الاقتصاد بنسبة ١٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٢، ويُعزى ذلك أساسا إلى إنعاش صناعة ركاز الحديد، وحُقق معدل النمو المتوقع في عام ٢٠١٣، وهو ١٣,٣ في المائة. وبما أن الحكومة تركز على تحسين مناخ الأعمال التجارية وزيادة الاستثمارات في البُنى التحتية والزراعة، فإن اقتصاد البلد من المتوقع أن يواصل نموه. ووفقا للتقديرات الأولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، يُتوقع أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١٤ في المائة في عام ٢٠١٤ وبنسبة ١٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٥ بسبب الزيادة المتوقعة في إنتاج ركاز الحديد والأنشطة غير المتعلقة بركاز الحديد.

٣٠ - وتحسنت أيضا حصيلة الإيرادات المحلية من ١١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١ إلى ١٢,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢؛ ومن المتوقع أن تصل إلى ١٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي غير المتصل بركاز الحديد في عام ٢٠١٣. وجمعت الهيئة الوطنية للإيرادات ١,٨٧ تريليون ليون في عام ٢٠١٢ (حوالي ٤٣١ مليون دولار)، وهو ما موِّل ٧٣ في المائة من النفقات الحكومية في ذلك العام. أما في ما يتعلق بعام ٢٠١٣، فقد حشدت الهيئة ما يقدر بحوالي ٢,٣ تريليون ليون (حوالي ٥٣٠ مليون دولار) من الإيرادات المحلية، أي أكثر من المبلغ المستهدف البالغ ٢,٢ تريليون دولار (حوالي ٥٠٧ ملايين دولار)، وهو ما ساعد على تمويل ٨٢ في المائة من النفقات الحكومية.

٣١ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على برنامج اقتصادي ومالي جديد لصالح سيراليون يغطي الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦. وهذا البرنامج مدعوم بالتسهيل الائتماني الممدد المقدم من الصندوق، وهو يتيح إمكانية الحصول على مبلغ يصل إلى ٩٥,٩ مليون دولار، أي ما يعادل ٦٠ في المائة من حصة سيراليون في الصندوق.

٣٢ - والبرنامج المالي والاقتصادي المدعوم بالتسهيل الائتماني الممدد يمكِّن من تنفيذ خطة الازدهار الحكومية (٢٠١٣-٢٠١٨). وهو يركز على: (أ) تعزيز المكاسب التي حققها البرنامج السابق المدعوم بالتسهيل الائتماني، بما في ذلك تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي بالاستناد إلى سياسات مالية ونقدية رشيدة؛ و (ب) تعزيز أداء الإيرادات، وتحسين الإدارة المالية العامة من أجل توجيه الموارد الكافية بكفاءة إلى الهياكل الأساسية والإنفاق ذي الصلة بمكافحة الفقر؛ و (ج) زيادة مستوى إصلاحات القطاع المالي من أجل دعم النمو المالي والاقتصادي.

٣٣ - وفي ٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، عقدت لجنة الشركاء الإنمائيين التي يشترك في رئاستها رئيس سيراليون وممثلي التنفيذي والمدير القطري للبنك الدولي اجتماعا في فريتاون. ووقّع الشركاء إطارا للمساءلة المتبادلة، وبالتالي أكدوا التزام كل من الحكومة والشركاء الإنمائيين بالعمل معا بشكل وثيق من أجل تعزيز العلاقات بين الحكومة والجهات المانحة في إطار الخطة الجديدة للمشاركة في دعم الدول الهشة. وناقش الشركاء أيضا مسألة التعامل مع حكومة سيراليون خلال فترة ما بعد انسحاب مكتب بناء السلام، فأعربوا عن تقديرهم للدور الذي تضطلع به البعثة وحثوا أعضاء اللجنة على مواصلة مشاركتهم خلال الفترة الانتقالية.

خامسا - حقوق الإنسان وسيادة القانون

ألف - لجنة حقوق الإنسان

٣٤ - في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، احتفلت لجنة حقوق الإنسان بيوم حقوق الإنسان في فريتاون بتنظيم مناسبة حضرها المدعي العام ووزير العدل، وممثلون آخرون للمؤسسات الحكومية ومكتب بناء السلام، وممثلون آخرون من المجتمع الدولي. وأشارت اللجنة إلى أنها بتت في ٧٠ في المائة من قضايا حقوق الإنسان الـ ١ ٨٠٠ المرفوعة إليها للنظر فيها خلال سبع سنوات من وجودها. واغتنم مكتب بناء السلام هذه الفرصة لتسليط الضوء على الحاجة إلى لجنة مستقلة للإعلام ونقابة وطنية للصحفيين لزيادة تعزيز حريات وسائط الإعلام في البلد.

باء – الأشخاص ذوو الإعاقة

٣٥ – في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، احتُفل باليوم الدولي لذوي الإعاقة في فريتاون في حفل حضره الرئيس، ونائب الرئيس، وأعضاء مجلس الوزراء. وأكد الرئيس على أن الحكومة أنشأت اللجنة المعنية بذوي الإعاقة وسنت قانون ذوي الإعاقة لعام ٢٠١١ لتزويد ذوي الإعاقة بسبل الحصول دون قيد على التعليم والرعاية الصحية والعمل.

سادسا – تنفيذ الخطة الانتقالية للبعثة بشأن البرامج الأساسية

ألف – البرنامج المتعلق بعملية مراجعة الدستور

٣٦ – واصل مكتب بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم للعملية الوطنية الجارية المتعلقة بمراجعة الدستور. ومنذ بدء هذه العملية في تموز/يوليه ٢٠١٣، قامت لجنة استعراض الدستور بمجموعة من الأنشطة، شملت التربية الوطنية والمشاورات العامة، مثل عقد حلقة عمل بشأن مسائل مواضيعية بدعم من مكتب بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولتكميل الجهود التي تبذلها لجنة مراجعة الدستور، نظم مكتب بناء السلام بدعم من صندوق بناء السلام، سلسلة من الحوارات من أجل تيسير مناقشة العملية مع الأحزاب السياسية وجماعات النساء والشباب، والزعماء الدينيين والتقليديين.

باء – برنامج إصلاح قطاع الأمن

٣٧ – استُهل برنامج الأمم المتحدة لدعم قطاع الأمن، الذي سيُنفذ بعد انسحاب مكتب بناء السلام، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بدعم من صندوق بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد وُضع هذا البرنامج بتعاون وثيق مع حكومة سيراليون. وأوفد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مستشارا لإصلاح قطاع الأمن لقيادة التنفيذ. وعقد مجلس إدارة المشروع، الذي يضم مكتب بناء السلام، اجتماعه الأول في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ لبدء البرنامج.

جيم – برنامج منع نشوب النزاعات

٣٨ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب بناء السلام بذل الجهود الرامية إلى دعم إنشاء هيكل أساسي وطني للسلام والتصدي للنزاعات. ومع ذلك، ما زال يلزم التصدي لعدد من التحديات التقنية والسياسية الصعبة بهدف تزويد المؤسسات الوطنية بكامل القدرات اللازمة لتسوية الأزمات بالوسائل السلمية. وسيواصل فريق الأمم المتحدة القطري

هذا العمل، بوسائل منها وضع مشروع لمنع نشوب النزاعات يرمي إلى دعم الجهود الوطنية والمحلية المبذولة من أجل تحديد وإنهاء حالات التوتر والتهديدات التي يتعرض لها السلام.

دال – برنامج حقوق الإنسان وسيادة القانون

٣٩ – في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أنجز مكتب بناء السلام مسؤولياته في مجال حقوق الإنسان وسلم المهام المتبقية إلى فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الوطنيين المعنيين، وفقا لخطته الانتقالية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، جرى إيفاد مستشار لحقوق الإنسان إلى مكتب المنسق المقيم في فريتاون لتقديم الدعم في مجال حقوق الإنسان.

هاء – إنجاز إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٤٠ – في إطار الخطة الانتقالية لمكتب بناء السلام وبمناسبة إنجاز الرؤية المشتركة الانتقالية والعودة إلى نظام قائم على المنسق المقيم، وضع إطار من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وبتأييد من الحكومة، قُدم لفريق المديرين الإقليميين مشروع أولي لهذا الإطار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأنجزت الصيغة النهائية للإطار في آذار/مارس ٢٠١٤ ومن المتوقع أن يبدأ التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

واو – تصفية البعثة

٤١ – وفقا لاستراتيجية الانتقال والخروج لمكتب بناء السلام، واصل المكتب تنفيذ خطته للتصفية وتسليم المهام المتبقية إلى فريق الأمم المتحدة القطري. وأغلقت جميع المكاتب الإقليمية الأربع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وتولى شؤون مكتبين من المكاتب الإقليمية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، مما مكن من مواصلة وجود الأمم المتحدة في الميدان. ولكفالة استمرارية الخدمات الطبية لموظفي فريق الأمم المتحدة القطري ومعاليهم بعد إغلاق مكتب بناء السلام، نُقل القسم المشترك للخدمات الطبية من مكتب بناء السلام إلى الفريق القطري وسيواصل عمله في إطار الإدارة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٢ – وبتنسيق وثيق مع مركز الخدمات العالمي التابع للأمم المتحدة الموجود في برينديزي بإيطاليا ومقر الأمم المتحدة، واصل مكتب بناء السلام التصرف في معداته. وأعطيت الأولوية إلى إعادة نقل الأصول التي هي في حالة جيدة إلى عمليات الأمم المتحدة الجديدة أو التي يُوسع نطاقها، مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك بعثات

الأمم المتحدة الأخرى. ونقلت أيضا أصول مكتب بناء السلام إلى إدارة شؤون السلامة والأمن ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سيراليون بهدف تعزيز الترتيبات الأمنية وكفالة استمرار الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان. وجرى التصرف في الأصول غير القابلة للتصليح من خلال المبيعات التجارية، في حين أن الممتلكات المتبقية إما ستباع إلى فريق الأمم المتحدة القطري بقيمة اسمية وإما سيُتبرع بها إلى الحكومة وشركاء الأمم المتحدة وغيرهم من المؤسسات المحلية في إطار دعمها. ودعمت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا مكتب بناء السلام في ما يتعلق بالتخلص من النفايات الخطرة والأصول المقرر تدميرها، وذلك بسبب عدم وجود مرافق محلية في سيراليون للتخلص من هذه الأصول.

٤٣ - وخلال فترة التصفية، شاركت البعثة بنشاط في حملة اتصال لإيجاد فرص عمل للموظفين الوطنيين التابعين لمكتب بناء السلام من خلال عقد اجتماعات مع فريق الأمم المتحدة القطري، والشركات المحلية، وأعضاء السلك الدبلوماسي، والمنظمات غير الحكومية المعنية. وأطلعت أيضا الموظفين الوطنيين على فرص العمل في السوق المحلية. ونجحت البعثة في الحصول على فرص عمل لأكثر من ٥٠ في المائة من الموظفين الوطنيين. وواصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي بأوغندا وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومركز الخدمات العالمي التابع للأمم المتحدة دعم مكتب بناء السلام عن طريق توفير موظفين مؤقتين لملء الشواغر التي تركها الموظفون الذين أعيد انتدابهم. وسيظل في البلد فريق معني بالتصفية يتألف من ٢٣ فردا لمدة شهرين، من ١ نيسان/أبريل إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤، من أجل إكمال عملية تصفية البعثة وفقا لقواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها.

سابعا - التقييم وتحديات المستقبل

٤٤ - على مدى الاثنتي عشرة سنة الماضية، منذ نهاية الحرب الأهلية رسميا، خطت سيراليون خطوات كبرى في طريق الإنعاش بعد انتهاء النزاع، وتوطيد السلام، والتحول الديمقراطي بدعم من عمليات السلام المتعاقبة التابعة للأمم المتحدة. ومع أن المسار الاقتصادي والسياسي الحالي إيجابي، فإنه يجب مواصلة بذل الجهود لتعزيز تلك المكاسب.

٤٥ - ومما يدعو إلى التفاؤل ملاحظة أن أبناء سيراليون، منذ نهاية الحرب، انتخبوا ممثليهم الحكوميين على كل من الصعيد الوطني والمحلي. وتجري الانتخابات حاليا على فترات منتظمة مما يسفر عن تغييرات سلمية في القيادة في الحكومات المركزية والمحلية. ومع أن الانتخابات

واجهت أحيانا بعض التحديات بما في ذلك المنازعات، فإنه من المهم الإشارة إلى أن إجراء الانتخابات قد ترسخ في البلد بمثابة قاعدة.

٤٦ - ويعيش أبناء سيراليون اليوم في سلام مع بعضهم بعضا ويشعرون بصفة عامة بالحرية وبالأمن لدى السفر في أي جزء من أجزاء البلد. وأسفر الاعتراف بحرية تكوين الجمعيات وحرية الرأي عن إنشاء عدد من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام والرابطات المهنية النشيطة. وأحرزت سيراليون تقدما كبيرا في ما يتعلق بالحرية الدينية. وتتعاون السلطات الحكومية مع الزعماء التقليديين؛ وتتفاعل الأحزاب السياسية مع وسائط الإعلام المستقلة؛ وتتعايش الطائفتان المسلمة والمسيحية والأقليات الدينية في انسجام وتتعاون من أجل النهوض بالثقافة الديمقراطية المتطورة في البلد.

٤٧ - وعلى الرغم من الإنجازات المشار إليها آنفا، ما زالت ثمة تحديات مرتبطة بالأسباب الجذرية للنزاع تستدعي الاهتمام. ومن بين هذه التحديات ارتفاع نسبة الفقر، والفساد، وبطالة الشباب، وانعدام الثقة المتبادلة بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الشعبي لسيراليون (الحزبان السياسيان الرئيسيان اللذان تناوبا على السلطة منذ الاستقلال)، والتوترات المتصلة بالانتخابات، واختلالات التوازن الملحوظة إثنيا وإقليميا، والاستبعاد السياسي. ويجب تدبير الفرص الاقتصادية الهائلة المتاحة نتيجة اكتشاف واستغلال موارد معدنية كبيرة إذا كان المراد هو تحقيق التطلعات الإنمائية للبلد وإدخال تحسينات ملموسة على مستوى معيشة جميع أبناء سيراليون.

٤٨ - وفي سياق التصدي للتحديات السالفة الذكر، من المهم أن تتعاون جميع شرائح المجتمع السيراليوني، بما في ذلك الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، في جو يعزز المصلحة الوطنية وليس الخطط الفردية أو خطط الأحزاب السياسية.

٤٩ - وبدعم من مكتب بناء السلام وشركائه الدوليين، أحرزت سيراليون تقدما هائلا في بناء القدرات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبفضل بيئة إيجابية في مجال حقوق الإنسان أمكن سنُّ قوانين بالغة الأهمية لدعم حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة، مما أدى إلى تحسين الإطار القانوني الخاص بحماية الفئات الضعيفة من السكان. ومع ذلك، في سياق تعزيز هذه الإنجازات، يلزم القيام بالمزيد في مجال تعزيز سيادة القانون وزرع الثقة بمؤسسات العدل والأمن في البلد.

٥٠ - وفي ما يتعلق بالتطورات الإقليمية، ما زالت مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وحماية الموارد البحرية، ومكافحة القرصنة تشكل مجالات ذات أولوية في تعاون بلدان غرب أفريقيا بصفة عامة واتحاد نهر مانو بصفة خاصة.

ثامنا – ملاحظات

٥١ – يمثل إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون نجاح ما يربو على ١٥ عاما من عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة في سيراليون. ويعزى النجاح العام لتلك العمليات في المقام الأول إلى عزم الأغلبية الساحقة من أبناء سيراليون على بناء وتوطيد السلام في بلدهم. وهو أيضا نتيجة لمستوى مثير للانتباه من التعاون المتعدد الأطراف الذي ضم البلد المضيف وشعبه والأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والدوليين. ومن خلال هذه الشراكات الفريدة، نُفذت نهج جديدة ومبتكرة في حفظ السلام، والإنعاش بعد انتهاء النزاع، وبناء السلام. واستُخلصت دروس مهمة من تجربة سيراليون وطُبقت في عمليات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وما فتئت سيراليون تقوم بدور رائد ليس فحسب في معالجة العدالة الانتقالية من خلال آليات مبتكرة تشمل محكمة مختلطة ولجنة تقصي الحقائق والمصالحة، بل أيضا بكونها بلدا عملت فيه الأمم المتحدة ووحدت أداءها على نحو متكامل تماما. وقد برهنت سيراليون على أن الأطراف المتعددة يمكن أن تنجح بالفعل وأن تحقق نتائج إيجابية عندما تتعاون جميع الجهات الفاعلة في شراكة حقيقية من أجل تعزيز السلام الدائم، والتحول الديمقراطي والتنمية في بلد خارج من النزاع.

٥٢ – وأثني على حكومة وشعب سيراليون على ما أحرزاه من تقدم كبير منذ نهاية الحرب الأهلية في مجال توطيد السلام وتعزيز التحول الديمقراطي والاقتصادي في البلد. غير أنه في الوقت نفسه، ما زال يتعين القيام بالكثير لجعل تلك الإنجازات إنجازات لا رجعة فيها، وذلك بجملة أمور منها ضرورة معالجة ما بقي من الأسباب الجذرية للنزاع وضرورة ترسيخ ثقافة سيادة القانون، وحقوق الإنسان، والمساءلة، والتسامح السياسي. وينبغي الحفاظ على السجل الجدير بالثناء الذي اكتسبته سيراليون في مجال كفالة حرية تكوين الجمعيات وحرية الرأي وينبغي مواصلة تعزيزه من خلال تعاون كل من وسائط الإعلام ومؤسسات الدولة. وعموما، تواجه سيراليون تحديا يتمثل في مواصلة خطتها لبناء السلام بهدف تحسين المكاسب السياسية والاجتماعية والإنمائية بطريقة يعزز بعضها بعضا. وفي هذا الصدد، تكمُن المهام المقبلة الأكثر أهمية في إنجاز عملية مراجعة الدستور الجارية وتنفيذ خطة الازدهار. وتحقيقا لتلك الغاية، أشيد بالالتزامات التي تعهدت بها حكومة سيراليون، ولا سيما بقيادة الرئيس كوروما.

٥٣ – ويبعث على تفاؤلي ما أحرزته سيراليون من تقدم اجتماعي واقتصادي وآفاق استمرار نمو البلد. ومع زيادة الاستثمار ونمو الاقتصاد، من الضروري كفالة أن تكون التنمية مركزة على الناس وإيجاد فرص تقاسم ثمار الازدهار والأمن الاقتصادي لصالح جميع

المواطنين. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي مواصلة إعطاء الأولوية لتهيئة بيئة جذابة للأعمال التجارية، بالتصدي لسوء الإدارة ومكافحة الفساد.

٥٤ - ومن الضروري الاستناد إلى المكاسب التي تحققت في المجال السياسي، وكفالة وضع هياكل حوكمة أكثر شمولا وخضوعا للمساءلة. وسيتطلب ذلك التزام واستعداد جميع الجهات الفاعلة السياسية في سيراليون، ولا سيما قادة الحزبين السياسيين الرئيسيين، أي المؤتمر الشعبي العام والحزب الشعبي لسيراليون. ومع انتهاء الوجود السياسي للأمم المتحدة في البلد، يساورني القلق إزاء استمرار المنازعات الحزبية وغياب التماسك اللذين يؤثران على الأحزاب السياسية في البلد. وإني أحث الأحزاب السياسية في سيراليون على حل مشاكلها الداخلية عن طريق الحوار من أجل الحفاظ على النظام السياسي المتعدد الأحزاب ودعمه إذ لا غنى عنه للسلام والديمقراطية والتنمية. وما زال تعزيز المؤسسات والحوكمة الديمقراطية وتمكينهما أحد أهم التحديات. وتشكل عملية مراجعة الدستور فرصة مهمة في هذا الصدد.

٥٥ - ويجري نقل مسؤوليات مكتب بناء السلام المتبقية إلى فريق الأمم المتحدة القطري في وقت تضطلع فيه المؤسسات الوطنية بمزيد من المسؤولية والملكية تنفيذا لخطة البلد لبناء السلام والتنمية. ومع ذلك، استمرار المساعدة المقدمة من الشركاء الدوليين حيوي لتكميل الجهود الوطنية الرامية إلى التغلب على التحديات المتبقية من أجل تحسين الهياكل الأساسية، وتعزيز سبل الحصول على الرعاية الصحية، وتخفيف حدة بطالة الشباب، وتوفير الخدمات الاجتماعية. وفي هذا الصدد، أحث شركاء سيراليون الإنمائيين على سد النقص في التمويل اللازم لتنفيذ خطة الازدهار. وسيكون من الأساسي أيضا تقديم دعم إضافي إلى فريق الأمم المتحدة القطري عن طريق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٥٦ - وعلى نحو ما أكدته خلال زيارتي لسيراليون في الفترة من ٤ إلى ٦ آذار/مارس، أشكر حكومة وشعب سيراليون على استضافة مكتب بناء السلام وعمليات الأمم المتحدة التي سبقته على مدى أكثر من ١٥ عاما وعلى كل ما قُدم للأمم المتحدة من دعم ومساعدة في هذا البلد. وأعرب أيضا عن امتناني لشركاء سيراليون الإنمائيين على ما قدموه من دعم في مجال بناء السلام وعلى تعاونهم مع مكتب بناء السلام في تنفيذ ولايته. وأخيرا، أتوجه بالشكر إلى ممثلي التنفيذي، جينس أندرس تويبرغ - فراندزن، وإلى موظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وإلى سائر الشركاء الدوليين والإقليميين، على عملهم وتفانيهم من أجل كفالة إنجاز ولاية البعثة بنجاح.